

# الحق في المدينة: أزمة شهاب الدين في الناصرة

يوسف جبارين

محاضر، قسم الدراسات المدنية والتخطيط  
محاضر زائر في برنامج آغا خان للعمارة الإسلامية  
معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT)، الولايات المتحدة الأمريكية

الإنسان في المدينة، ومحققاً لمحاولات تشكيل مواطنة مدنيّة حديثة وشاملة .

يهدف هذا المقال إلى تعريف مفهوم ليفيغر، الحق في المدينة، وتطبيقه كأداة تحليلية يمكن بمساعدتها معاينة بعض جوانب الحق في المدينة لدى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل بشكل عام، ولدى سكان مدينة الناصرة بشكل خاص. وفقاً لذلك، يتألف هذا المقال من أربعة أقسام. يقدم القسم الأول صورة عن تفاقم وضع الديمقراطية المدنية تحت سلطة السياسات النيولبرالية. أما القسم الثاني فيقوم بتعريف مفهوم الحق في المدينة وكل ما يشتمل عليه. ويقوم القسم الثالث بتحليل الحق في المدينة في إسرائيل بشكل عام، وفي المناطق المدنية الفلسطينية بشكل خاص. أما القسم الأخير فهو عبارة عن حالة دراسية للأزمة الأخيرة في الناصرة بسبب خطة تطوير ميدان مركزي هناك، أو ما بات يعرف بشكل واسع باسم «أزمة شهاب الدين».

## النيولبرالية والديمقراطية المدنية

لقد أدى صعود سياسات العولمة والنيولبرالية إلى إعادة بناء الدولة من خلال اللامركزية والخصخصة وما يليها من العمليات. وقد أدت إعادة البناء هذه إلى تآكل الديمقراطية المحليّة. يدّعي البعض أنّ المشكلة الأساسية في إعادة البناء هذه هي سلب حقوق المواطنين؛ حيث يتم تحويل القوة والقرار من أيدي المواطنين وحكوماتهم المنتخبة إلى أيدي شركات فوق قومية ومنظمات فوق قومية غير منتخبة. ويؤدي عدد كبير من الباحثين المتخصصين في

إن خلق حيز مدني جديد ومشارك، فضاء عام من المشاركة الديمقراطية الفعالة، يتطلب منا استبعاد موجة الخصخصة العظيمة التي أصبحت شعار النيولبرالية الهدامة. علينا أن نتخيّل مدينة أكثر شمولية، وإن كانت مشاكسة باستمرار، ليس دعامتها الترتيب المختلف للحقوق، إنّما الممارسات السياسية الاقتصادية المختلفة. وإذا كان قد تمّ تخيّل وبناء عالمنا المدني من قبل، ففي إمكاننا، إذاً، إعادة تخيّل وإعادة بنائه من جديد. هذا هو الحق الذي من المستحيل انتهاكه، الحق في المدينة، الحق الذي يجدر الكفاح من أجله.

David Harvey, 2003

## مقدّمة

المدن هي النبع السياسي، الاجتماعي المتجدد في حياة المجتمعات اليومية؛ إنّها توفر الحيز الاقتصادي والحضاري والاجتماعي للإنتاج وإعادة الإنتاج. لذا، فهي الموقع المثالي لبناء الحقوق. يدعي الكثير من الباحثين أنّ سيرورات العولمة وسياسات النيولبرالية قامت، وبقسوة، بهضم الحقوق وسلها من سكان المدن، وكذلك بإضعاف الديمقراطيات المدنية. فنتيجة للقلق المتزايد في العلوم الاجتماعية حول الأفعال المفترض للديمقراطية، وتفاقم سلب الحقوق في المدن، حظي مفهوم الحق في المدينة بشعبية عالمية وأصبح شعار الديمقراطية المدنية الراديكالية الجديدة (Purcell, 2002). وقد قام المفكر الفرنسي المعروف، هنري ليفيغر (1901-1991)، بطرح مصطلح الحق في المدينة، الذي أصبح رمزاً لحقوق

وفي المشاركة والتخصيص» (Lefebvre, 1996). أولئك المؤهلون للحق في المدينة هم أولئك الذين يسكنون المدينة (Lefebvre, 1996, p.158). بما أن الحق في المدينة يتعلق بإنتاج الحيز المدني، فإن أولئك الذين يعيشون في المدينة ويعيشون المدينة هم الذين يمكنهم المطالبة الشرعية بالحق في المدينة. إن الحق في المدينة يتكوّن من حقّين أساسيين لسكان المدن: الحق في المشاركة (the right to participation) والحق في التخصيص (the right to appropriation).

#### ١. الحق في المشاركة

إنّ الحق في المشاركة يملّي على السكّان أن يلعبوا دوراً مركزياً في اتخاذ أيّة قرارات تساهم في إنتاج الحيز المدني. قد يؤخذ مثل هذه القرارات برعاية الدولة (مثلاً: القرارات السياسية)، أو رأس المال (بما في ذلك قرارات الاستثمار والتطوير)، أو مؤسسات متعدّدة الاتجاهات (كقرار تجاري لمنظمة التجارة العالمية)، أو أيّة فعة أخرى ذات تأثير في عملية إنتاج الحيز المدني في مدينة معيّنة. علاوة على ذلك، يمكن اتخاذ القرار على مستويات عدّة: على مستويات قطرية، أو إقليمية أو محلية ضمن الدولة، أو على مستويات عالمية، قطرية أو محلية ضمن تعاونيات. وبذلك، على سبيل المثال، يكون للسكان الذين يتمتعون بالحق في المدينة الحق بالمشاركة الفعّالة في قرار يتعلق بالاستثمار لشركة دولية ذات تأثير في الحيز المدني في المدينة.

#### ٢. الحق في التخصيص

يعرّف ليفيغر «التخصيص» بأنه ممارسة حيّزية تمت ملاءمة طبيعته بهدف إرضاء الحاجات والقدرات الكامنة الإنسانية وتوسيعها. إن الحق في التخصيص يشمل حقّ السكان في استخدام الحيز المدني، اشغاله والوصول الجسدي إليه. ولذلك، فقد تمحور حول هذه الفكرة أولئك الذين ينادون بحقّ الناس في الوجود الجسدي في حيز المدينة والذين يدافعون عنه (Capron, 2002; Isin and Wood, 1999; Lamb, 2002; Salmon, 2001;

مجال العلوم الاجتماعية تخوفاً متزايداً؛ فيدعون أنّ الجولة الحاليّة من إعادة البناء العالميّة قد رفعت من مستوى سلب الحقوق، وشجّعت على الطغيان السلطوي (authoritarianism)، وهذّدت الديمقراطية بتعريضها للخطر (كمثال على ذلك، أنظروا: Falk, 2000; Held, 2000; Swyngedouw, 1995). كذلك، أدّت إعادة البناء النيولبرالية إلى تغييرات وتحولات ملحوظة في مؤسسات الحكم المدني (Brenner, 1999; Jessop, 1999; MacLeod and Goodwin, 1997)، التي كانت تنزع إلى سلب حقوق المواطنين بخصوص القرارات المتعلقة بتصميم المدينة (Peck, 1998; Tickell and Peck, 1996; Ward, 2000).

لقد قام العديد من علماء الاجتماع، في سياق القلق المتزايد على الديمقراطية والحريات المدنية في المدن، بمعاينة الحق في المدينة كنفويض واعد للنيولبرالية وتأثيراتها الهدّامة على الديمقراطية المدنيّة (Holston and Appadurai, 1999; Isin, 2000; Sandercock, 2000; Smith, 1993; Soja, 1998; Sassen, 2000). وقد استُخدم هذا المفهوم للدفاع ولتعميق اجراءات الشراكة في صنع القرارات في المدينة، ولتعزيز حالة حقوق الإنسان في المدن<sup>١</sup>.

#### تعريف «الحق في المدينة»

سأستند في هذا القسم من المقالة، بشكل أساسي، إلى أعمال هنري ليفيغر *The Critique of Everyday Life*، و *The Production of Space Writings on Cities*، (Lefebvre, 1991a, 1991b, 1996). لقد زوّدنا ليفيغر بأحد أهمّ تعريفات الظاهرة المدنيّة. فالمدينة هي اسقاط المجتمع على الأرض، «ليس بمعنى الموقع الحقيقي، فقط، بل، أيضاً، بمستوى عينيّ، يتم إدراكه والنظر فيه بالفكرة التي تحدّد المدينة والمدنيّة» (Lefebvre, 1996). «إنّ الحق في المدينة يعرض نفسه كشكل سامٍ من الحقوق: الحق في الحرّيّة، الحق بالتفرّد ضمن الانخراط في المجتمع، والحق في السكن وفي الإسكان. كما أنّ الحق في المدينة ينطوي، أيضاً، على الحق في الإبداع،

ومباشر، من رأس المال والدولة إلى أيدي السكان المدنيين.

### الحق في المدينة والمواطنة المدنية

في حين أنّ للمواطنين في الدولة القومية الحق في المشاركة في العديد من جوانب اتخاذ القرارات في الدولة، فإنّه عن طريق الحق في المدينة، لا تكون العضوية في المجتمع معرّف الحقوق نتيجة لصدفة قومية، إثنية أو ولادية؛ بل إنها تُكتسب عن طريق مزاوله الروتين المدني اليومي في داخل حيّز المدينة.

يدّعي ليفيغر أنّ على الحق في المدينة أن يغيّر من حقوق المواطن كقاطن في المدينة ومستهلك للخدمات المدنية العديدة، ويجعلها أكثر عينية وعملية. إنّهُ يؤكد على حقّ المستخدمين في بلورة وإسماع أفكارهم حول مكان فعالياتهم وزمانها في المنطقة المدنية. كما أنه لا يغفل عن حقّ العمّال، المهاجرين، «المهمّشين» وحتى «المتميزين» في استخدام مركز المدينة، وهو المكان المتميّز، بدلاً من التشتت والاضطراب إلى اللجوء للإقامة في الغيتوهات (1996, p. 34)، مترجم في Kofman and Lebas.

إستناداً إلى كلّ ما ذكر، فإن رؤية ليفيغر إلى الحق في المدينة تشكّل أحد التحولات الراديكالية في المجتمع والحيّز المدنيين. وتستلزم آراء ليفيغر أكثر من مجرد العودة إلى نظام المواطنة الديمقراطية- الليبرالية القائم، أو توسيعه، بإزاء التغييرات في السلطة. يرى ليفيغر أنّ السكنى بالمدينة تتحدّى بشكل تلقائي ومباشر المواطنة القومية، كأساس مسيطر للعضوية السياسية. فعلى السكان أن ينالوا الحق في المشاركة بغض النظر عن قوميتهم. لذلك، فإنّ الحق في المشاركة هو النقيض التامّ للفكرة «الوستفالية» القائلة بأنّ الإخلاص السياسي يجب أن يتبع بشكل تسلسليّ عضوية الشخص في الدولة-القومية (Hettne, 2000; Krasner, 2000). إنّهُ يقترح هوية سياسية (إسكانية) مستقلة عن القومية وتسبقها في ما يتعلق بالقرارات التي تنتج الحيّز العامّ. علاوةً على ذلك، فإنّ الحق في المشاركة يتيح مجالات تتعدّى الدولة في

(Mitchell and Staeheli, 2002). بالإضافة إلى ذلك، يخيل ليفيغر أنّ للتخصيص معنىً أوسع وأكثر بنوية؛ فالتخصيص لا يقتصر على الحق في اشغال حيّز مدني تم انتاجه فحسب، بل إنّهُ يشمل الحق في إنتاج الحيّز العامّ وفق احتياجات السكان. بما أنّ التخصيص يمنح السكان الحق في «الاستخدام الكامل والتام» للحيّز المدني في الحياة اليومية (Lefebvre, 1996, p. 179)، فيجب أن يتمّ انتاج هذا الحيّز بطريقة تتيح للسكان ممارسة الحق في استخدامه الكامل والتام. اذن، فمفهوم الحيّز المدني كملك خاص، أو كنوع من السلعة القابلة للتحديد كقيمة اقتصادية (أو استخدامها لتحديد قيم اقتصادية لسلع أخرى) عن طريق عملية الإنتاج الرأسمالية، هو بالضبط ما يعارضه ويقاومه الحق في التخصيص.

### إنتاج الحيّز المدني

يتطلّب إنتاج الحيّز المدني أكثر بكثير من تخطيط الاماكن المادية في المدينة فحسب؛ إنّهُ يتضمن أيضاً، إنتاج وإعادة إنتاج كلّ ما يتعلق بالحياة المدنية. فوق ليفيغر (1996، صفحة 158)، «الحق في المدينة هو كالصرخة والطلب... حق في الحياة المدنية بشكلها المختلف والمتجدّد». هذا التشديد على إنتاج الحيّز المدني هو الفرق بين الحق في المدينة وبين أشكال منح الحقوق الحالية الموجودة في الديمقراطيات الليبرالية. إنّ هذه الأشكال تتمحور، أساساً، حول نظام، السياسات والقرارات في الدولة الرسمية. وللسكان الليبراليين-الديمقراطيين (الذين تكون مكانتهم كمواطنين رسميين مرتكزة الى قوميتهم) صوت ممأسس في قرارات الدولة، وبهذا فهم يتمتعون ببعض السيطرة غير المباشرة على أيّ إجراء اجتماعي يوجد للدولة تأثير عليه. بموازاة ذلك، فإنّ الحق في المدينة يمنح الناس حقاً في كلّ ما يتعلق بالقرارات التي تنتج الحيّز المدني. وبذلك، فإنّ الانتقال إلى الحق في المدينة يوسّع، بشكل جذريّ وجوهريّ، مجال منح حقوق إلى ما وراء بنية الدولة. إنّهُ يشدّد على الحاجة إلى إعادة بناء علاقات القوة التي تشكّل أساس إنتاج الحيّز المدني، وبهذا فإنّهُ يحوّل السيطرة، بشكل جذريّ

مباشرةً عن المبنى القضائي والعرفي – السياسي في الدولة، الذي يحدّد توزيع السلطة بين الحكومة المركزية والمدن، وبين الجماعات العرقية المختلفة، حيث العرب واليهود هم كبرى هذه الجماعات.

في السياق المدني، كان التأثير الكبير لحرب العام ١٩٤٨ على الفلسطينيين في إسرائيل هو فقدهم مدّتهم الكبرى. لقد تمّ طرد غالبية سكان المدن الفلسطينيين أو تهجيرهم من مدنهم ليصبحوا لاجئين. يطمح الفلسطينيون في إسرائيل، إثر نكبة ١٩٤٨، إلى إعادة بناء (إعادة) إنتاج حيّزهم المادي، الاقتصادي والاجتماعي الشخصي وفق حاجاتهم وثقافتهم. ولكن، وفق مفهوم ليفيغر، يُمنع الفلسطينيون المدنيون في إسرائيل من الحصول على الحقّ في المدينة: الحقّ في المشاركة والتخصيص. بكلمات أخرى، إنهم يُمنعون من الحقّ في إنتاج الحيّز المادي، الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي المدني وفق «رغبات قلوبهم»، حاجاتهم، ثقافتهم وطموحاتهم.

إذاً، ما الذي يقف وراء البنية المحدودة لحقّ الفلسطينيين في المدينة؟ لماذا يتمتّعون بدرجة أدنى من المواطنين اليهود بالحقّ في المدينة؟ إنّ قضية الحقّ في المدينة تشتمل على الكثير من المجالات. مع هذا، يتعامل هذا القسم من المقالة مع الحقّ في إنتاج الحيّز المادي. هناك سببان رئيسان للتقييدات الموضوعية على الحقّ في المدينة المتاحة للفلسطينيين في إسرائيل.

يتعلق التفسير الأول بتوزيع السلطة القضائية والمؤسّساتية بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية؛ وبكلمات أخرى، بين الدولة والمدن. فالهيمنة القسوى للحكومة المركزية على المدن تحرم المواطنين من الممارسة الملائمة للحقّ في المدينة.

بشكل عام، السلطة السياسية في إسرائيل مركّزة أساساً في أيدي الحكومة المركزية. أمّا السلطة المحلية، التي هي جسم قضائي، فإنّها تابعة إلى الحكومة المركزية، وغالباً ما يظهر أنّها ضعيفة جداً؛ إنّها تمارس السلطة بشكل جزئيّ في المجالات الرئيسية التالية: التشريع، فرض الضرائب والإدارة الاقتصادية، بالإضافة إلى فعاليات مشتركة مع

اتخاذ القرارات. يتصوّر ليفيغر أن يكون سكان المدن هم أصحاب صوت الأغلبية المسيطر، عوضاً عن النّظام الحالي، الذي تسيطر فيه النخبة الحاكمة والرأسمالية في الدولة على القرارات التي تنتج الحيّز العامّ.

إنّ ادّعاء ليفيغر العامّ هو أنّ المواطنة تستلزم عملية، يتمّ عن طريقها دمج الأفراد في المجتمع (Lake and Newman, 2002): «من مفهوم المواطنة... علينا ألا نفهم رزمة من الحقوق الرسمية فحسب، بل أنّ نفهم أسلوباً كاملاً من دمج فرد أو مجموعة معيّنة في المجتمع» (Shafir, 1998, p. 23). وفق وجهة النظر هذه، فإنّنا لا نبحث عن المواطنة في المواطن؛ فهي موجودة في ممارسات الدمج والتضمين الاجتماعية التي تقوم بها مؤسّسات الدولة (Young, 2000). يرى رولس (Rawls, 1993, p. 18)، أنّ التعريف الأساسي للشخص يتعلق بقدرته على الانخراط في الحياة الاجتماعية: «إنّ الشخص هو من في إمكانه أن يكون مواطناً، ما معناه، أن يكون عضواً عادياً ومشاركاً تاماً في المجتمع» (التشديد ليس في الأصل). وفق وجهة النظر هذه، فإنّه حتّى حق المغبونين من حيث الفرص المتساوية للاندماج والانخراط الاجتماعي يؤديّ إلى صنف من المواطنة الاجتماعية. يقول هارفي «إنّ الحقّ في المدينة ليس مجرد الحقّ في الوصول إلى ما هو قائم، بل الحقّ في تغييره وفق رغبات قلوبنا» (التشديد ليس في الأصل) (Harvey, 2003, p. 939).

### الحقّ في المدينة للمواطنين اليهود والفلسطينيين، في المدن الإسرائيليّة

إنّ الحقّ في المدينة مسلوب إلى حدّ كبير من سكّان المدن في إسرائيل، اليهود منهم والفلسطينيين، حتّى إنّ تمّ ذلك بطرق مختلفة. وينعكس ضعف الحقّ في المدينة في إسرائيل بالخلل والنقص في ممارسة «التخصيص» و«المشاركة». يدّعي هذا المقال أنّ المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل يُمنعون بشكل بالغ من ممارسة الحقّ في المدينة، وبشكل أحدّ ممّا يُمنع به المواطنون اليهود. بل أكثر من ذلك، يدّعي المقال أنّ هذا الوضع ناتج

المحلي . في هذه الأيام، يتزايد تدخل حكومة إسرائيل المركزية في شؤون الحكم المحلي وقضاياها . فعلى سبيل المثال، قامت وزارة الداخلية بحلّ تسع سلطات محلية وفرضت عليها قيادات غالباً ما تتألف من تكنوقراطيين . كما منحت الحكومة المركزية السلطات المحلية الدعم المادي الإضافي، ولكن شرطاً أن تقوم بإصلاحات حادة، غالباً ما تكون على شكل تقليص في الميزانيات وتقليص القوى العاملة . بالإضافة إلى ذلك، تمارس الحكومة الضغط على السلطات المحلية لتقوم بخصخصة تزويد الخدمات . في المقابل، بدأت الحكومة المركزية بفرض خطط دمج على سلطات محلية قائمة في مواقع جغرافية قريبة في ما بينها؛ بغية تحقيق موازنة اقتصادية .

أمّا التفسير الثاني فيمكن في المبني العرقي – السياسي للدولة . الأقلية الفلسطينية في إسرائيل تكاد لا تمثلها الحكومة المركزية، (انظر والرسم البياني ١) وباستثناء بعض الحالات الشاذة، لم تتم دعوة أيّ منتخبيين فلسطينيين وأحزابهم للمشاركة في ائتلاف حكومي . وفي المحصلة، إنّ مصالح الفلسطينيين بشكل عامّ، ومدنهم بشكل خاصّ، ليست ممثلة في الحكومة المركزية أو في وزاراتها المتمتعة بقوة كبيرة . لا توجد للفلسطينيين، تقريباً، أيّة قوة أو أيّ تأثير، في ما يتعلق بتخصيص الموارد والمشاركة في اتخاذ القرارات على المستوى القطريّ في ما يخصّ المدن الفلسطينية، وبذلك، لا يتبقّى لهم سوى خيار مواجهة القرارات المركزية . علاوة على ذلك، لا يحظى المواطنون الفلسطينيون، تقريباً، بأيّ تمثيل في القطاع العامّ أو في المؤسسات الحكومية، فقد شكّلوا، على سبيل المثال، ٥,٥٪ فقط من موظّفي خدمات الدولة في عام ٢٠٠٣ . إذا أخذنا بنية دولة إسرائيل المركزية الخاصة بعين الاعتبار، نرى أن للفلسطينيين قوة قليلة جداً لتصميم مدنهم وإنتاج الحيز المرغوب فيه . الاستعراض التالي يجسّد هذا الادّعاء .

يضع القانون الإسرائيلي للتنظيم والبناء، ١٩٦٥، في نطاق الإنتاج المادي للحيز، مبادئ يسيّر وفقها تخطيط البلدات وتطورها . يسيّر هذا القانون بقبضة محكمة على مجمل البناء والتخطيط في إسرائيل . قامت إسرائيل،

هيئات أخرى . أمّا صلاحياتها ومناطق نفوذها فيتمّ توضيحها عبر أوامر وزارية، غالباً ما تصدر عن وزارة الداخلية، وفق ما يفرضه القانون . مع هذا، تبقى السلطة المحلية متعلقة إلى حدّ بعيد بالحكومة المركزية في كلّ من هذه المجالات .

إنّ الهيئات الحكوميّة المحليّة في إسرائيل أضعف، قضائياً واقتصادياً، منها في غالبية الدول الغربية (Alterman, 2001, p. 262) . وبالتوافق مع ذلك، فإنّ معظم قرارات الميزانية والمصاريف الكبيرة تحتاج إلى موافقة من الحكومة المركزية . وقعت السلطات المحلية في إسرائيل، حديثاً، في أزمت عميقة؛ حيث إنّ ثلثي السلطات المحليّة، من أصل ٢٥٥ سلطة في الدولة، تعاني ديوناً متراكمة . وفي المحصلة، الكثير منها عاجز عن تزويد سكانه بالخدمات الأساسية . إسرائيل هي واحدة من الدول القليلة التي تتمتع باقتصاد متطور، والتي لم تتمّ فيها، بشكل رسمي، أيّة إجراءات لإلغاء المركزية وتوزيع الصلاحيات . من ناحية قانونية، الحكومة المركزية ما زالت تحفظ لها غالبية مركبات السلطة التي كانت تملكها عندما كانت إسرائيل في مراحل تأسيسها الأولى (Alterman, 2001, p. 263) .

لا شكّ في أن السلطات المحلية في إسرائيل شحيحة الموارد، وتفتقر إلى القوة الكافية لإنتاج الحيز المدني؛ حيث تسيطر وزارة التربية والتعليم، الثقافة والرياضة، على جهاز التعليم بشكل كامل، تقريباً، بما في ذلك على المنهاج الدراسي . في المقابل، السلطات المحلية مسؤولة عن تزويد المدارس بحاجاتها وصيانة مبانيها ومستلزماتها . أمّا وزارة الداخلية فتشرف على فعاليات السلطات المحلية، وهي مسؤولة عن المجالات الآتية : تأسيس السلطات المحلية، الموافقة على ميزانياتها، توفير إطار قضائي يلائم احتياجاتها، معاينة الأنظمة المحلية المساعدة، والتأكد من أنّ التخطيط الماديّ ومشاريع التطوير تسيّر وفق المخطّطات القطرية والإقليمية .

في عصر النيوليبرالية الذي «تراجع» فيه الدولة المركزية عن نطاقات عدّة من خلال الخصخصة، سعت الحكومة المركزية لتغيير العلاقات بينها وبين الحكم

المدن الفلسطينية في إسرائيل محدودون جداً من ناحية قدرتهم على إنتاج حيّزهم وتصميم بلداتهم وفق « رغبات قلوبهم »، طموحاتهم، ثقافتهم ورؤيتهم الجماهيرية. وتكون النتيجة ان مدنهم تعمل بشكل فقير حيّزياً من النواحي البيعية، المادية، المعمارية، الاجتماعية والثقافية.

### دراسة حالة: إنتاج حيّز مديني في الناصرة

يحلل القسم الحالي واحدة من حالات إنتاج الحيّز المديني في الناصرة، وهي أكبر مدينة فلسطينية في إسرائيل، تقع في منطقة الجليل، حيث أدى عدم الممارسة التامة للحق في المدينة لدى سكانها، إلى اضطرابات وصدّامات عنيفة في عام ١٩٩٩.

#### صدّامات في الناصرة

في السادس عشر من نيسان عام ١٩٩٩، اندلعت صدّامات مفاجئة في الناصرة بين مسلمين ومسيحيين. هذه الصدّامات، التي صعقت الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، كانت الأولى من نوعها في تاريخ البلاد؛ حيث اندلعت بين فئتين دينيتين كانتا قد تعايشتا معاً في المدينة بسلام على مرّ مئات السنين. إنّ مصدر هذه الاضطرابات كان نزاعاً حول مخطط بلدي لتطوير ميدان مركزي في المدينة، بمحاذاة كنيسة البشارة، حيث يقال إنّ الملك جبرائيل ظهر لمريم مبشراً إياها بأنّها ستكون أمّاً ليسوع المسيح، وذلك بالقرب من قبر شهاب الدين، ابن أخ القائد الإسلامي صلاح الدين، الذي قام بطرد الصليبيين من الأراضي المقدّسة قبل ثمانية قرون. وقد كان هذا المخطط جزءاً من مشروع يدعى «الناصره ٢٠٠٠»، يهدف إلى ترميم المدينة وإعدادها لاستضافة الاحتفالات الخاصة بحلول الألفية الجديدة.

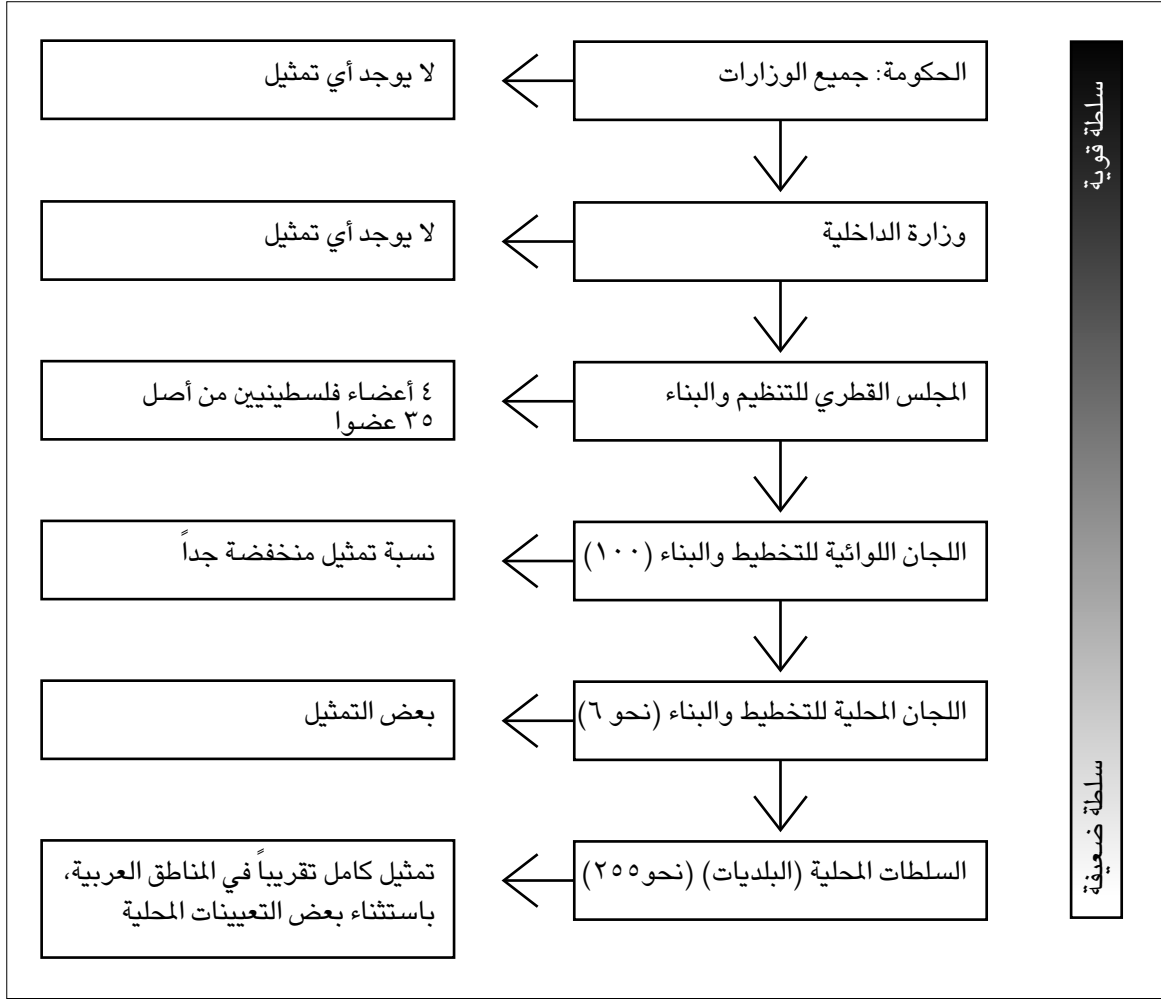
لكنّ البعض من مسلمي المدينة أرادوا بناء مسجد إلى جانب كنيسة البشارة، عوضاً عن تطوير الميدان المركزي. وكرّد على المخطط البلدي، قام بعض مسلمي المدينة بنصب خيمة كبيرة في موقع الميدان المركزي المخطط، وضعوا أساسات المسجد، واعتصموا هناك طيلة أربع سنوات. وبعد محاولات تدخّل عديدة قام بها قادة

وفقاً لهذا القانون، بوضع نظام تخطيط مركزي لاستخدام الأراضي، تتدخل بحسبه الحكومة المركزية أولاً عن طريق قوتها الكبيرة في الإشراف على تنفيذ قرارات التخطيط على المستوى المحلي، وثانياً عن طريق قوتها في صياغة مخططات قطرية ملزمة لاستخدام الأراضي. يمرّ تدخّل الحكومة المركزية هذا في تخطيطات هرمية؛ من المخططات القطرية إلى المخططات اللوائية، وحتى إلى مستوى المخططات المحلية (Alterman, 2001: 272).

إنّ النتيجة المترتبة على المبنى المركزي والهرميّ لعملية إنتاج الحيّز الناتج عن عملية التخطيط الرسمية، هي أنّه لم يبق لسكان المدن، تقريباً، أية قوة للتأثير على عملية إنتاج الحيّز بشكل ناجع في مناطقهم، مدنهم وأحيائهم. من الواضح أنّ هرم القوى المنعكس بهرم المخططات المذكور أعلاه يُضعف قدرة سكان المدن الفلسطينية على تصميم حيّزهم بشكل فعليّ. فالفلسطينيون، حالياً، يعانون نقصاً في تمثيلهم على المستوى الحكومي أو على المستويين القطري واللوائي في لجان التخطيط (أنظروا الرسم البياني ١). لذا، ووفق القانون، بالإضافة إلى النقص في المشاركة الجماهيرية في عملية التخطيط، ليس في إمكان الفلسطينيين أن يؤثروا على عملية التخطيط التشريعي، إلا عن طريق الحقّ في تقديم اعتراضات رسمية على تلك المخططات. يُظهر الرسم البياني ١ هرم المؤسّسات وقواها، ودرجة التمثيل الفلسطيني في كلّ من تلك المؤسّسات.

في الخلاصة، إنّ المدن في إسرائيل هي عبارة عن حيّز تثبت فيه الدولة-القومية وجودها، وبهذا فهي «تؤمّم» أو «تصادر» ما كان يمكن أن يبقى محلياً أو جماهيرياً. إنّ المبنى المؤسسي، القضائي والسياسي-العرقى في إسرائيل، وهيمنة المستوى القومي على المستوى المديني قد أدّى إلى سلب الحقّ في المدينة من غالبية سكان المدن، وإلى الحدّ من قدرتهم على تخصيص الحيّز أو المشاركة في عملية إنتاج الحيّز المديني. إنّ حقّ سكان المدن الفلسطينيين في التخصيص والمشاركة ينحصر في مجالات وصُعد معينة، فقط. وفي النهاية، فإنّ سكان

الرسم البياني ١: إنتاج الحيّز في إسرائيل وفقاً لهرم السلطة ودرجة التمثيل الفلسطينيّ



مخطط «الناصره ٢٠٠٠»  
الناصره مدينة قديمه وهي إحدى أكثر المدن قدسيه للمسيحيين. بسبب أهميتها التاريخية والدينية، طالما جذبت الناصره السياح، وخصوصاً الحجاج المسيحيين. نحو ٥٠٪ من مجمل السياح الذين يأتون إلى إسرائيل يزورون الناصره، وهو ما يعادل نحو مليون سائح في السنه، وذلك خلال فترات الهدوء النسبي. ورغم أهمية الناصره كموقع تاريخي وسياحي، لم تحظ المدينة بأي نوع من

مشهورون كالرئيس بوش، البابا والرئيس بوتين، سعوا فيها لهدم الخيمه وأساسات المسجد، بعثت حكومة إسرائيل مئات الجنود لهدمها في شهر نيسان عام ٢٠٠٣. وبهذا، يكون ما بدأ كمشروع تخطيطي لموقع صغير في الناصره قد توسع دونما مُسيطر، ليشعل أزمة مدنيه اقتصاديه، اجتماعيه، ثقافيه وسياسيه في المدينة، وفوق هذا كله، أشعل صراعاً طائفياً.

في الناصرة. إنَّ هدفنا هو تجميل مدينتنا القديمة، والحفاظ على الموقع الذي بُشِّر فيه يسوع المسيح.

لقد كان مشروع «الناصرة ٢٠٠٠» مشروعاً ضخماً ومركزياً لإنتاج الحيِّز المدني، المادي، الثقافي والاقتصادي، الذي قدّم لسكان الناصرة فرصة فريدة من نوعها للمشاركة في إنتاج حيِّز جديد في المدينة. لكنَّ الأمور لم تستمر وفق المخطَّط، كما هو موضَّح في ما يلي من هذا القسم.

### المخطَّط المتنازع عليه

كان موقع المخطَّط منطقة مدينية مركزية إلى جانب أحد مداخل المدينة القديمة. تحيط بالموقع مجموعة من البنايات القديمة، بما فيها قبر شهاب الدين. ووفق مخطَّط «الناصرة ٢٠٠٠»، سيُبنى «ميدان المدينة المركزي والجديد جنوب كنيسة البشارة... ما سيسمح بالدخول إلى الكنيسة من المدخل الرئيس بدلاً من دخولها من المدخل الجانبي. كما سيُستخدم الميدان كموقع للمهرجانات والأحداث المختلفة» (بلدية الناصرة، ٢٠٠٥).<sup>٤</sup> وقد رأى المخطَّطون والمهندسون المعماريون، الذين عملوا على المشروع، في الميدان مكاناً تحتشد فيه أعداد هائلة من السياح والحجَّاج المتوقع قدومهم لاحتفالات الـ ٢٠٠٠ سنة على المسيحية التي ستُقام في الناصرة. كما رأى رئيس بلدية الناصرة وإدارته في الميدان موقعاً لإقامة مهرجانات وفعاليات جماهيرية أخرى، غير مرتبطة بالضرورة بالاحتفالات الدينية. مثل العام ٢٠٠٠، بالنسبة إليهم، فرصة فريدة لتطوير المدينة وبنيتها التحتية وميادينها. من الواضح، إذًا، أنَّهم رأوا في الميدان مكاناً يستفيد منه سكان الناصرة كافة، وكذلك مكاناً لعقد الاجتماعات القطرية والدولية.

قام بتصميم المخطَّط الأصلي للميدان المهندس المعماري أريه رحميموف (Rahamimov, 1995: 79)، ووافقت عليها بلدية الناصرة وسلطات التخطيط (اللجنة المحلية للتخطيط والبناء، وكذلك اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء). عندما بدأت عملية تطوير الميدان عام ١٩٩٩، قامت مجموعة إسلامية مرتبطة بالحركة الإسلامية

المعاملة اللائقة من قبل الحكومة المركزية. قامت الحكومة بين العامين ١٩٨٤ و١٩٩٣ بالتمييز ضدَّ الناصرة في تخصيص الميزانيات للتخطيط والتطوير.<sup>٣</sup> لكن في عام ١٩٩٢، تمَّ انتخاب حكومة جديدة ضمت أعضاء من اليسار الإسرائيلي، بقيادة رئيس الوزراء، يتسحاق رابين، الذي كانت لديه بعض المحاولات لسدَّ الفجوة الاقتصادية والتطويرية بين المدن الفلسطينية واليهودية في إسرائيل.

إستغلَّ رئيس بلدية الناصرة في عام ١٩٩٣، توفيق زياد (توفِّي عام ١٩٩٤)، وإدارته هذه الفرصة، فقدّموا مشروعاً جديداً تميِّز بالتحدِّي أسموه «الناصرة ٢٠٠٠»، هدف إلى إعادة بناء المدينة المستضعفة. وقد وافقت الحكومة الجديدة بشكل رسمي على مشروع «الناصرة ٢٠٠٠»، ودعمت المشروع بميزانية ضخمة، وبهذا اعترفت بالناصرة كمدينة ذات إمكانيات هائلة في مجال السياحة. وقد قامت الحكومة، بالتعاون مع بلدية الناصرة وبعض الوزارات، بتخصيص مخطَّط لـ «الناصرة ٢٠٠٠». وقد صمَّمت المخطَّط وأدارته شركة من المهندسين المعماريين اليهود في القدس (أنظروا، Rahamimov, 1995). هدف مشروع «الناصرة ٢٠٠٠» إلى إعداد المدينة للاحتفالات بحلول الألفية الجديدة؛ بتطوير البنية التحتية السياحية والمادية، بترميم السُّوق التاريخي، ببناء المتاحف والبنايات العامة الأخرى التي تفتقر إليها المدينة. لقد تمَّ تخصيص ميزانية تعادل نحو ٧٠ مليون دولار أمريكي لهذا المشروع. يصف رئيس بلدية الناصرة الحالي، رامز جرايسي، جوهر المشروع كالتالي:

لقد كانت الناصرة مدينة مهملة سنوات عديدة، غير قادرة على استغلال إمكانياتها السياحية، وبقيت سراديبها وحناياها مغطاة تحت طبقة من الغبار وقرتها البنية التحتية المنهارة. لكن عن طريق الشراكة الجديدة مع الحكومة الإسرائيلية الحالية وجمهورية الناصرة، بدأت حقبة جديدة في تاريخ مدينتنا القديمة... إنَّ العام ٢٠٠٠ هو الذي يحفزنا على تصليح البنية التحتية؛ لأنَّ العام «صفر» بدأ في الناصرة. ولكي نحتفل بهذه اللحظة التاريخية، إننا بصدد إنجاز مشروع لترميم البنية التحتية للسياحة وتطويرها



جدول ١: دور مختلف الجهات في خلق النزاع في الناصرة، بالنسبة المئوية

الجهة	دور قوي	دور معتدل	لا دور بنائاً
الحكومة الإسرائيلية	٨٨,٨	٧,٩	٣,٣
الحركة الإسلامية	٦٥,٦	٢٢,٤	١٢,٠
لجنة الأوقاف الإسلامية	٥٠,٢	٣٥,١	١٤,٦
المخطون	٤٧,٧	٣٢,١	٢٠,٣
بلدية الناصرة	٣٧,٢	٣٣,٩	٢٨,٩

أساساً لمسجد إلى جانب موقع مسيحي مقدس في الناصرة شرارة النزاع المرّبين إسرائيل والفاتيكان من جديد، وأعلن الفاتيكان أنه « يبدو أنّ قرار الحكومة الإسرائيليّة يضع أساساً للنزاعات المستقبلية والتوتر بين الفئتين، المسيحية والإسلام [هكذا في الأصل] ». <sup>٧</sup> رفضت وزارة الخارجية الإسرائيليّة هذه التهم، مدّعية أنّها « تذكّر المرء، لسوء الحظ، بالعادة القديمة، توجيه أصابع الاتهام إلى العناصر الخاطئة »، ملمحة إلى اللاساميّة. بعد تدخّل الفاتيكان، الرئيس بوش والرئيس بوتين، وآخرين كثيرين، قرّرت الحكومة في التاسع من كانون الثاني عام ٢٠٠١ وقف عملية بناء المسجد. في الرابع من تموز عام ٢٠٠٣، قامت الحكومة، عن طريق قوآت الشرطة والجيش، بهدم أساسات المسجد، الذي تمّ بناؤه عند الاحتفال بوضع حجر الأساس.

المسؤولية عن الأزمة

في صيف عام ٢٠٠٤، أجري في الناصرة استطلاع ضم ٢٥٠ مقابلة شخصية تستند إلى ملاء استمارة، لهدف التحقّق من أمر الصراع في المدينة. تتطرق هذه المقالة الى نتائج الإستطلاع، فقط، المتعلقة بآراء الناس حول دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في خلق النزاع. توزّعت نسب المشتركين كالتالي: ٥٣٪ من النساء و٤٧٪ من الرجال. نحو ٣٧٪ من المشتركين كانوا عرباً مسيحيين، ٣٨٪ كانوا عرباً مسلمين، والبقية (٢٥٪) عرفوا أنفسهم كعرب، رافضين أن يصرّحوا بانتمائهم الديني. وكما يُظهر الجدول ١، فإنّ غالبية المشتركين

ولجنة الأوقاف في الناصرة بالادعاء بأنّ الأرض المعدّة لتنفيذ المشروع هي، تاريخياً، أرض وقف. والوقف، وفق الشريعة الإسلاميّة، هبة أو تحويل دخل لأغراض دينيّة أو خيريّة على شكل صندوق،<sup>٥</sup> ويمنع استعمال هذا الدخل لأيّة أغراض أخرى. وقد أضعفت هذه الادعاءات قانونية المشروع. وكبديل للمخطط الأصلي، طلبت هذه المجموعة من البلدية بناء مسجد في الموقع، كجزء من مخطط تطوير الميدان المركزي. وفي المقابل، قام مئات المسلمين بنصب خيمة في الموقع نفسه، الذي أصبح موقع اعتصام واحتجاج ضدّ مخطط البلدية ولصالح بناء المسجد. كما استُخدمت الخيمة كمسجد للصلاة، حيث تجمهر هناك مئات المصلين عند صلاة الجمعة (للمزيد من التفاصيل، Rabinowitz, 2001).

في شهر أيلول عام ١٩٩٩، وبعد الصدامات التي حصلت في المدينة في شهر نيسان، قرّرت الحكومة، كتسوية، أن تسمح ببناء المسجد على مساحة ٧٠٠ متر مربع، على أن يلتصق بالقبر القائم (حيث سيبنى جزء من المسجد فوق قبر شهاب الدين)، أمّا بقية الموقع فسيتمّ بناؤه وفقاً للمخطط الأصلي للميدان المركزي. بالإضافة إلى ذلك، اقترح أصحاب القرار أن يبنوا جداراً فاصلاً بين الميدان المركزي والمسجد. وقد قرّرت الحكومة وضع حجر الأساس للمسجد في مراسم احتفالية في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٩٩.

لكنّ القرار أثار غضب الفاتيكان وأغاض رجال الدين المسيحيين في الدولة. الفاتيكان « استنكر قرار الحكومة الإسرائيليّة تحويل البدء بالعمل ».<sup>٦</sup> لقد أشعل وضع حجر



الميدان المركزي في مراحل البناء، ٢٠٠٦

(٨, ٨٨٪) أجابوا بأن الحكومة الإسرائيلية لعبت دوراً قوياً في خلق الأزمة في الناصرة. كما أنهم الكثير من سكان الناصرة الحكومة بالتخبط الداخلي وبالتسبب بالأزمة. علاوة على ذلك، يعتقد الكثير من المشتركين أن بنية القرارات غير المحكمة التي اتخذتها الحكومة وسلطات التخطيط التابعة لها، وخصوصاً اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، خلال الأزمة، هي بمثابة أدلة على «تلاعب الحكومة بمصير الناصرة»، وذلك حسب رأي الكثير من المشتركين في الإستطلاع. أعلنت غالبية المشتركين (٦٥,٦٪) أن الحركة الإسلامية في المدينة لعبت دوراً قوياً في خلق الأزمة. وحسب أقوال ٤٧,٧٪ من المشتركين، فإن مخططي الميدان المركزي لعبوا دوراً قوياً في خلق الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، أكثر من ثلث (٣٧,٢٪) المشتركين أجابوا بأن بلدية الناصرة، التي كانت تسيطر عليها، تاريخياً، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، لعبت دوراً قوياً في خلق الأزمة.

### مناقشة ومستخلصات ختامية

لقد عرض هذا المقال مفهوم ليفيقر للحق في المدينة وطبقه كإطار لتحليل الحق في المدينة تجاه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل بشكل عام، ولدى سكان الناصرة بشكل خاص. وكما ظهر أعلاه، فإن انعدام الحق في المدينة - الحق في المشاركة، في التخصيص وفي إنتاج الحيز المدني وفق «رغبات» سكان المدن، من شأنه أن يضر بالمبنى الثقافي والاجتماعي والسياسي في المدينة ويساهم في خلق نزاعات داخلية فيها.

إن الصراع المدني في الناصرة، الذي كان في الإمكان تجنبه، كان وليد مخطط الميدان المركزي. سيدعي البعض أن هذا المخطط حفز على صراع كان مستتراً في المدينة، ولم يقم هو إلا بتسريعه. ولكن، كما تظهر دراسة الحالة أعلاه، لم يشارك سكان الناصرة في عملية التخصيص وإنتاج الحيز الجديد؛ الميدان المركزي، كما لم يشاركوا في عملية اتخاذ القرارات التي جرت خلال الأزمة. لهذا، إن انعدام الحق في المدينة ساهم مساهمة كبيرة، على الأرجح، في خلق النزاع بين الفئات المختلفة

في المدينة.

لقد وافقت غالبية المشاركين في الإستطلاع الذي أجري في الناصرة على أن المؤسسات الرسمية وأصحاب الشأن: الحكومة الإسرائيلية، المخططون، بلدية الناصرة والحركة الإسلامية المحلية، لعبوا دوراً قوياً أو معتدلاً في خلق الأزمة في الناصرة.

**الحكومة:** أعلن نحو ٩٧٪ من المشاركين في الإستطلاع أن الحكومة لعبت دوراً قوياً أو معتدلاً في خلق النزاع. من الجدير بالذكر أنه منذ نشوب الأزمة، تم اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالموقع على المستوى الحكومي، حيث التمثيل الفلسطيني المتواضع. بالإضافة إلى ذلك، أقصت اللجنة الوزارية التي عينها رئيس الوزراء آنذاك، إيهود براك، عام ١٩٩٩، لمواجهة الأزمة، سكان الناصرة المحليين، وفشلت في إشراكهم في عملية اتخاذ القرارات. لكن، وبخلاف الحق في المدينة، ففي حين أقصت الحكومة المركزية السكان المحليين، فقد انصاعت للضغوطات الخارجية، خصوصاً من قبل الفاتيكان والرئيس الأمريكي، التي كانت تهدف إلى إنهاء الأزمة من دون الاستجابة لمطلب الحركة الإسلامية.

**الحركة الإسلامية:** تعتقد غالبية المشاركين في الإستطلاع أن الحركة الإسلامية ولجنة الأوقاف الإسلامية ساهمتا بشكل قوي أو معتدل في إنتاج الأزمة (٨٨٪) و ٨٥,٣٪ على التوالي). لم يعترض رؤساء الحركة الإسلامية على مخطط تطوير الميدان المركزي عندما قدم أمام مجلس البلدية، ولم يبنهوا المجلس إلى العواقب السلبية المحتملة لدى تنفيذه، غير أن الحركة الإسلامية كانت أكبر المعارضين لمخطط الميدان المركزي داخل مجلس البلدية عيشة اندلاع الأزمة. وقد ساهم قادتها في نشوبها عن طريق استغلالها لتحقيق أهدافهم السياسية، موجّهين أعداداً هائلة من المسلمين في الناصرة ليقاوموا المخطط والتطوير في الميدان. وفي بعض الحالات، كانت هذه المقاومة كلامية حادة، ما أدى إلى تمزيق أواصر المجتمع في المدينة وإحداث أضرار لبنيته الاقتصادية.

**المخططون:** قال نحو ٨٠٪ من المشاركين إن مخططي الميدان المركزي لعبوا دوراً قوياً أو معتدلاً في

على المستويين المحلي والقطري في إسرائيل . كما ذكر أعلاه، لم يقيم المخططون وصانعو السياسات بخلق الصراع في الناصرة عمداً. لا شك في أنه كانت لمخططي المشروع نوايا حسنة في تطوير الموقع، كجزء من مخطط أكبر يدعى «الناصرة ٢٠٠٠». مع هذا، وكما رأينا، فإنّ الصراع في الناصرة هو نتيجة صراع بين رؤية لجان التخطيط المركزية والمؤسسات الحكومية بخصوص للميدان المركزي، ورؤية سكان الناصرة للمدينة والأماكن العينية داخلها .

الناصرة مكان مركّب من ناحية الحكم المدني؛ حيث إنّها مسرح للكثير من الممثلين، الحلقات والصراعات حول الهوية، الخطابات والممارسات. إنّ تخطيط الميدان المركزي يروي «قصة باءت بالفشل» حول عملية تخطيط لم تكن تعاونية، مشاركة أو جامعة، لم تُعَرِّب أهمية للسياق المتعدّد الثقافات أو لمصالح الفئات المختلفة. تدّعي هيلي (Healey, 2003, p. 115) أنّ السيرورة الجامعة والتعاونية لا تضمن حتماً عدل السيرورة أو نتائجها المادية، مع هذا، يجدر بأيّ مخطّط يقدّر تأثير التدخّل في الناس والأمكنة على مرّ العصور، أن يكون ذا نظرة شاملة أكثر إلى مدى وتوزيعة هذه التأثيرات. بكلمات أخرى، كان من الممكن تجنّب الأزمة في الناصرة، لو كان لسكان المدينة «الحقّ فيها»، ولو كان لهم صوت في المؤسسات المركزية.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ للتخطيط قدرة على إعادة تصميم الهويات المدنية ورعايتها. بل أكثر من ذلك؛ فيما أنّ الحيز والأمكنة موجودة في وسط نزاعات قوّة، فعلى المخطّطين ألا يغفلوا قوّة المكان. يقترح جون فريدمان (Friedmann, 1998) أنّ «أحد معاني التخطيط يشير إلى التدخّل الواعي لمجموعة من الممثلين، الذين هم، ببساطة، الدولة، رأس المال والمجتمع المدني المنظّم، في إنتاج الحيز المدني، لكي تكون النتائج لصالح إحدى الجهات». في المحصّلة، على المخطّطين أن يطوروا فهماً عميقاً لعمليات تشكيل المدينة قبل فرض مبنى معيارياً أو التواسط بين المصالح المختلفة. تضع هذه الصيغة عملية تشكيل المدينة قبل أيّة محادثات جديدة عن

خلق الأزمة. فقد ساهم المخطّطون، الذين تماشوا مع قرارات المؤسسات المركزية، كثيراً في خلق الأزمة في الناصرة عن طريق تصميمهم للميدان من جانبه المادي. لقد ادّعى سكان الناصرة، في محادثات عدّة أجريتها مع بعضهم، أنّ مخطّطي الميدان المركزي لم يأبهوا للثقافة المحلية، وقاموا بتخطيط المكان المركزي في المدينة من دون دراسة السياق الثقافي-الاجتماعي؛ فلم يقيم المخطّطون بإجراء تحليل عميق للعواقب الثقافية-الاجتماعية والسياسية المحتملة لمخطط الميدان المركزي، رغم بُنية الموقع الحساسة. على ما يبدو، لم يكن المخطّطون مطّلعين على البنية الثقافية-الاجتماعية في الناصرة، أو على السياسة المحلية، ولسوء الحظ، فقد عملوا كتكنوقراطيين، مركزين على الجانب المادي من التصميم، فقط. نرى، إذًا، أنّ عملية التخطيط لم تكن جامعة؛ فالمخطّطون لم يتحقّقوا من «رغبات» سكّان الناصرة، ولم يسمحوا لهم بالمشاركة في تحديد المفهوم العامّ للتصميم. عوضاً عن ذلك، قام المخطّطون بالعمل وفق ثقافة التخطيط السائدة في إسرائيل.

**بلدية الناصرة:** أعرب نحو ٧١٪ من المشاركين في الاستفتاء عن رأيهم القائل بأنّ بلدية الناصرة لعبت دوراً قوياً أو معتدلاً في تصعيد الأزمة، في حين أنّ ٢٩٪ فقط، رأوا أنّها لم تلعب أيّ دور. لقد قام مجلس المدينة التابع للمجلس البلدي والذي تمّ انتخابه بطريقة ديمقراطية، بالموافقة على مخطط الميدان المركزي بأصوات الأغلبية. كانت غالبية أعضاء المجلس، آنذاك، لممثلين عن الجبهة الديمقراطية، أمّا البقية فكانت لممثلين عن الحركة الإسلامية وأحزاب أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تبنّت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء، الموجودة تحت سلطة البلدية، المخطط وقدمته مع توصية إلى اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، وعندها وافقت اللجنة اللوائية بدورها على المشروع، رسمياً. يتّضح من الأزمة التي وقعت في الناصرة أنّ البلدية لم تستشير سكان المدينة في إنتاج مثل هذا الحيز الكبير في المدينة، وهو ما كان عليها أن تفعله وفق الحقّ في المدينة. لم تكن البلدية وحيدة في إقصاء سكان المدينة؛ فمثل هذا الإقصاء هو أمر طبيعي لاتخاذ القرارات

## الحق في المدينة: أزمة شهاب الدين في الناصرة

حول المسجد في الناصرة يفرق بين إسرائيل والفاتيكان»، المتحدث باسم الفاتيكان، خواكين نافارو-فالس، ٢٣ تشرين الثاني، عام ١٩٩٠. ٧ راجع الملاحظة ٦.

### المصادر

- Alterman, Rachelle. "National-level Planning in Israel: Walking the Tightrope between Centralization and Privatization." In *National-level Planning in Democratic Countries: An International Comparison of City and Regional Policy-Making*, edited by R. Alterman, 257-288. Liverpool: Liverpool University Press, 2001.
- Brenner, Neil. "Globalisation as Reterritorialization: The Rescaling of Urban Governance in the European Union." *Urban Studies* 36, no. 3 (1999): 431-451.
- Brenner, Neil. "The Limits to Scale? Methodological Reflections on Scalar Structuration." *Progress in Human Geography* 25, no. 4 (2001): 591-614.
- Brodie, Janine. "Imagining Democratic Urban Citizenship." In *Democracy, Citizenship and the Global City*, edited by E. Isin, 110-128. New York: Routledge, 2000.
- Capron, Guénola. "Accessibility to 'Modern Urban Public Spaces' in Latin-American Cities: Physical Appearances and Socio-spatial Pertinences." Paper presented at a conference on Rights to the City, Rome, May 2002.
- Emmet, Chad. *Beyond the Basilica: Christians and Muslims in Nazareth*. Chicago: Chicago press, 1994.
- Falk, Richard. "The Decline of Citizenship in an Era of Globalization." *Citizenship Studies* 4, no. 1 (2000): 5-18.
- Friedmann, John. "Planning Theory Revisited." *European Planning Studies* 6, no. 3 (1998): 245-254.
- Gilmore, Ruth. "Globalization and US Prison Growth: From Military Keynesianism to Post-Keynesian Militarism." *Race and Class* 40 no. 2/3 (1998): 171-188.
- Goodwin, M. and J. Painter. "Local Governance, the Crises of Fordism and the Changing Geographies of Regulation." *Transactions of the Institute of British Geographers* NS21 (1996): 635-648.
- Harvey, David. "The Right to the City." *International Journal of Urban and Regional Research* 27, no. 4 (2003): 939-941.
- Harvey, David. "From Managerialism to Entrepreneurialism: The Transformation of Urban Governance in Late Capitalism." *Geografiska Annaler, Series B: Human Geography*, 71, no. 1 (1989): 3-17.
- Hay C. and B. Jessop. "Introduction: Local Political Economy, Regulation and Governance." *Economy and Society* 24, no. 3 (1995): 303-306.
- Healey, Patsy. "Collaborative Planning in Perspective." *Planning Theory* 2, no. 2 (2003): 101-123.
- Held, David. *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance*. Cambridge: Polity Press, 1995.
- Hettne, Björn. "The Fate of Citizenship in Post-Westphalia." *Citizenship Studies* 4, no. 1 (2000): 35-46.

### التدخلات الإستراتيجية.

لقد سكن المسلمون والمسيحيون، معاً، في الناصرة بسلام على امتداد قرون عدة. ويُعتقد أنّ المسلمين والمسيحيين تعايشوا سوية في المدينة منذ أن فتح العرب المسلمون أرض فلسطين عام ٦٣٨. وقد وصفت أبحاث جرت قبل نشوب الأزمة في الناصرة العلاقات بين المسلمين والمسيحيين فيها بأنها إيجابية جداً. فعلى سبيل المثال، يرسم تشاد إيميت، في ما وراء الباسيليقا: **المسيحيون والمسلمون في الناصرة**، ( Emmet, 1994) صورة للناصرة على أنها مثال مفاجئ للانسجام العرقي في منطقة يسود فيها النزاع. وقد وجد إيميت، الذي أسس بحثه على استطلاع أجري على ٢٩٩ عائلة في الناصرة، أنّ ٨٣٪ من الـ ٢٩٩ مشاركاً أجابوا بأنّ العلاقات الإسلامية-المسيحية كانت إيجابية، في حين أنّ ٣٪ من المشاركين، فقط، رأوا أنّ العلاقات سلبية (صفحة ٢٢٥-٢٢٦). بالإضافة إلى ذلك، ٥١٪ من المجيبين أشاروا إلى أنهم يعتقدون أنّ هذه العلاقات تتحسن. ولكنّ مخطط الميدان المركزي التي خصّص قطعة أرض صغيرة للاستخدام العام، استطاعت تمزيق الأواصر الاجتماعية المتينة وإنشاء صراعات سياسية واجتماعية جديدة في الناصرة؛ لأنّ سكان المدينة يعانون من انعدام «الحق في الناصرة».

### ملاحظات

- ١ انظروا التقرير: Worldwide Conference on the Right to Cities Free from Discrimination and Inequality, 2002. <http://www.unhabitat.org/conference/m.htm>
- ٢ ياكوف بيرغبر، تقرير قانون الكنيسة، لجنة الدستور والقانون، «التمثيل العادل وسط موظفي خدمات الدولة»، أيار ٢٠٠٤ (بالعبرية).
- ٣ وفق تقرير البلدية المالي لعام ١٩٩٣، كانت ميزانية التطوير عام ١٩٩٣ ٣٠,٠٠٠ دولار فقط.
- ٤ <http://www.nazareth.muni.il/home.html>
- ٥ وفق الشريعة الإسلامية، هذه الهبة دائمة، وهي غالباً نوع من العقارات، وتُصرف على أغراض يحددها المتبرّع. أمّا عموماً فتُصرف على أهداف خيرية، كصيانة المسجد أو المستشفى. يمكن أن تكون الأوقاف مباني دينية، مؤسسات تعليمية، مستشفيات وما شابه.
- ٦ إقتباس من المتحدث باسم الفاتيكان، خواكين نافارو-فالس، CNN، «الجدال

- Schumpeterian Workfare State, or What?" *Environment & Planning A* 27(9) (1995): 1361-1396.
- Purcell, Mark. "Excavating Lefebvre: The Right to the City and its Urban Politics of the Inhabitant." *GeoJournal* 58 (2002): 99-108.
- Rabinowitz, Dan. "Strife in Nazareth: Struggles over the Religious Meaning of Place." *Ethnography* 2, no. 1 (2001): 93-113.
- Rahamimov, Arieh. *Nazareth 2000: A Plan for the Development of Tourism Infrastructure for the Years 1995-1999*. Jerusalem: Ministry of Tourism, 1995.
- Rawls, John. *Political Liberalism*. New York: Columbia University Press, 1993.
- Salmon, Scott. "The Right to the City? Globalism, Citizenship, and the Struggle over Urban Space." Paper presented at the 97th Annual Meetings of the Association of American Geographers, New York, February 2001.
- Sandercock, Leonie. "The Death of Modernist Planning: Radical Praxis for a Postmodern Age." In *Cities for Citizens: Planning and the Rise of Civil Society in a Global Age*, edited by J. Friedmann and M. Douglass, 163-184. New York: John Wiley & Sons, 1998.
- Sassen, Sakia. "The Global City: Strategic Site/New Frontier." In *Democracy, Citizenship and the Global City*, edited by E. Isin, 48-61. New York: Routledge, 2000.
- Shafir, Gerson, ed. *The Citizenship Debates*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1998.
- Smith, Neil. "Homeless/Global: Scaling Places." In *Mapping the Futures: Local Cultures Global Change*, edited by J. Bird et al., 87-119. London and New York: Routledge, 1993.
- Soja, Edward. *Postmetropolis: Critical Studies of Cities and Regions*. Malden, MA.: Blackwell, 2000.
- Swyngedouw, Erik. "Reconstructing Citizenship, the Re-scaling of the State and the New Authoritarianism: Closing the Belgian Mines." *Urban Studies* 33, no. 8 (1996): 1499-1521.
- Swyngedouw, Erik. "Authoritarian Governance, Power, and the Politics of Rescaling." *Environment and Planning D: Society and Space* 18 (2000): 63-76.
- Tickell A. and J. Peck. "The Return of the Manchester Men: Men's Words and Men's Deeds in the Remaking of the Local State." *Transactions of the Institute of British Geographers* 21 (1996): 595-616.
- Ward, Kevin. "A Critique in Search of a Corpus: Re-visiting Governance and Re-interpreting Urban Politics." *Transactions of the Institute of British Geographers* 25, no. 2 (2000): 169-185.
- Young, Iris Marion. *Inclusion and Democracy*. Oxford: Oxford University Press, 2000.
- Holston J. and A. Appadurai. "Introduction: Cities and Citizenship." In *Cities and Citizenship*, edited by J. Holston, 1-20. Durham, NC: Duke University Press, 1999.
- Isin, Engin. "Global City-regions and Citizenship." In *Local Places in the Age of the Global City*, edited by R. Keil, G. Wekerle and D. Bell, 21-36. New York: Black Rose Books, 1996.
- Isin, Engin. "Introduction: Democracy, Citizenship and the City." In *Democracy, Citizenship and the Global City*, edited by E. Isin, 1-21. New York: Routledge, 2000.
- Isin, E. and P. Wood. *Citizenship and Identity*. London: Sage, 1999.
- Jessop, Bob. "Towards a Schumpeterian Workfare State? Preliminary Remarks on Post-Fordist Political Economy." *Studies in Political Economy* 40 (1993): 7-39.
- Jessop, Bob. "Post-Fordism and the State." In *Post-Fordism: A Reader*, edited by A. Amin, 251-279. Oxford: Blackwell, 1994.
- Jessop, Bob. "A Neo-Gramscian Approach to the Regulation of Urban Regimes: Accumulation Strategies, Hegemonic Projects, and Governance." In *Reconstructing Urban Regime Theory: Regulating Urban Politics in a Global Economy*, edited by M. Lauria, 51-73. London: Sage, 1997.
- Jones, Martin. *New Institutional Spaces: Training and Enterprise Councils and the Remaking of Economic Governance (Regional Policy and Development)*. Jessica Kingsley: London, 1998.
- Kofman E. and E. Lebas, "Lost in Transposition: Time, Space, and the City." In Henri Lefebvre, *Writings on Cities*, 3-60. Cambridge, MA: Blackwell, 1996.
- Krasner, Stephen. "Compromising Westphalia." *International Security* 20, no. 3 (Winter 1995-996): 115-151. Reprinted in Held D. and A. McGrew, eds. *The Global Transformations Reader: An Introduction to the Globalization Debate*. Cambridge: Polity Press, 1999.
- Lake, R. and K. Newman. "Differential Citizenship in the Shadow State." *GeoJournal* 58 (2003): 109-120.
- Lamb, Mike. "Vernacular Practice and the Emergence of Policy: An Analysis of Trespassing on a Brooklyn Golf Course." Paper presented at a conference on Rights to the City, Rome, May 2002.
- Lefebvre, Henri. *Critique of Everyday Life*. London: Verso, 1991a.
- Lefebvre, Henri. *The Production of Space*. Oxford: Blackwell, 1991b.
- Lefebvre, Henri. *Writings on Cities*. Cambridge, MA: Blackwell, 1996.
- MacLeod, G. and M. Goodwin, "Space, Scale and State Strategy: Rethinking Urban and Regional Governance." *Progress in Human Geography* 23, no. 4 (1999): 503-527.
- Mitchell D. and L. Staeheli. "Clean and Safe? Redevelopment and Homelessness in San Diego CA." Paper presented at a conference on Rights to the City, Rome, May 2002.
- Peck, Jamie. "Geographies of Governance: TECs and the Neoliberalisation of Local Interests." *Space & Polity* 2, no. 1 (1998): 5-31.
- Peck, J. and M. Jones. "Training and Enterprise Councils: